



تقدير موقف

القصيرين: هل هي انتفاضة مهمشين جديدة في تونس؟

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | يناير 2016

القصرين: هل هي انتفاضة مهمشين جديدة في تونس؟

سلسلة: تقدير موقف

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | يناير 2016

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص.ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

المحتويات

| | |
|---|----------------------------|
| 1 | مقدمة |
| 2 | الفشل في معالجة الأسباب |
| 2 | صراعات النخب وهموم المواطن |
| 4 | التعامل مع الأزمة؟ |
| 6 | خاتمة |

مقدمة

عشية احتفاء تونس بالذكرى الخامسة لقيام الثورة التي أطاحت بنظام زين العابدين بن علي وأسست أول نظام حكم تعددي في البلاد، اندلعت في مدينة القصرين (تبعد نحو 300 كم عن العاصمة، قرب الحدود مع الجزائر) انتفاضة شعبية واسعة قام بها بدايةً مجموعة من الشباب الجامعيين العاطلين عن العمل احتجاجاً على محاولة مسؤول محلي التلاعب بقائمةٍ للتشغيل كان يفترض إرسالها إلى السلطات المركزية في المحافظة. وإثر ذلك، صعد أحد الشباب المحتجين (رضا اليحيوي، 28 عاماً) عموداً كهربائياً أمام مقر المحافظة لتحريض جموع الشباب العاطلين على التظاهر، فسقط ميتاً بصعقة كهربائية. لقد زادت الحادثة من غضب المحتشدين، وأدت إلى صدامات استعادت خلالها المدينة شعارات أيام الثورة الأولى: "النشغيل استحقاق يا عصابة السراق".

وخلال وقت قصير، امتدت الاحتجاجات إلى مدنٍ أخرى داخل المحافظة نفسها، ومنها إلى المحافظتين المجاورتين (سيدي بوزيد وقفصة)، ثم امتدت إلى معظم أرجاء البلاد وصولاً إلى العاصمة ومناطقها الأكثر تهميشاً (حي التضامن والكرم الغربي وغيرهما). وعلى الرغم من التدخل العاجل للحكومة لإقالة المسؤول الجهوي، والإعلان عن فتح تحقيقٍ إداري في شبهة الفساد التي طالت عدداً من المسؤولين، فإنّ تدخّل "أطراف" من خارج الاحتجاج السلمي (بحسب اتهام الحكومة) حولها إلى مواجهات عنيفة بين قوات الشرطة والحرس الوطني من جهة، وبين مجموعات المنتفضين من جهةٍ أخرى، مع أنّ الحكومة أعطت أوامرها إلى قوات الشرطة بتجنّب المواجهة قدر الإمكان، حتى إنها انسحبت أمام المحتجين، وغادرت في أحيانٍ أخرى مقراتها الأمنية.

وقد انقسم الشارع التونسي تجاه نظرته للأحداث بين منادٍ بثورة ثانية، وبين من يتّهم أطرافاً "معادية" تريد استغلال الوضع الهشّ في البلد لخلق الفوضى؛ ما دفع الحكومة إلى إعلان حالة الطوارئ ومنع التجول ليلاً في محافظة القصرين، ثمّ في عموم البلاد بعدما تواترت أنباء عن دخول بعض الأطراف السياسية على الخط ودعوته لقلب نظام الحكم برمته، وذلك عبر دعوة أنصارها إلى الهجوم على المقرات السيادية في المناطق والمحافظات، وخلق حالة فراغٍ أمني وسياسي، تتبعه هجمات منظمة لنهب مؤسسات مصرفية وسرقة محلات تجارية كبرى في أنحاء العاصمة وبعض مدن الأقاليم.

الفشل في معالجة الأسباب

على الرغم من تعاقب سبع حكومات على حكم البلاد وإجراء ثلاثة انتخابات عامة منذ اندلاع الثورة، فإن ذلك لم يساعد في تنفيذ الوعود التي أطلقتها القوى والأحزاب المتنافسة على السلطة لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها البطالة وتحسين مستوى المعيشة ومستوى النمو والعدالة في التوزيع.

وظلت نسب البطالة ترتفع خلال السنوات الأخيرة حتى وصلت في بعض مناطق "مثلث الاحتجاج" (سيدي بوزيد - قفصة - القصرين) إلى 26.2 في المئة¹ مقارنة بالنسبة الوطنية البالغة نحو 17.6 في المئة؛ تلتهم على الأقل من الشباب أصحاب الشهادات الجامعية. كما فشلت الحكومات في تغيير النظام التنموي الذي يميز الجهات المحرومة التي عرفت تدهورًا كبيرًا (ومتزايدًا) للأوضاع التربوية والصحية والخدماتية، فارتفعت نسبة الوفيات في مستشفيات المحافظات المهمشة كسيدي بوزيد وتطاوين وجندوبة نتيجة غياب أطباء توليد أو غيرهم من أطباء الاختصاص، والإهمال، وعدم توافر الأدوية والمعدات اللازمة. وتزامن ذلك كله مع موجات متعاقبة من التعيينات على رأس مؤسسات الدولة المحلية والمناطقية لأشخاص كانوا محسوبين على دوائر الأحزاب الحاكمة، ومتهمين بالانتماء إلى دوائر الفساد في النظام السابق، إضافة إلى اتهامات موجهة لوزارة الداخلية تحديدًا بالعودة إلى الأساليب القديمة في التصييق على الحريات والتتكيل بالمناضلين، خاصة في مناطق خارج العاصمة. وساهم كل ذلك وغيره في إشعال فتيل الاحتجاجات في مناطق عدة.

صراعات النخب وهموم المواطن

بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأخيرة التي عدّها كثيرون رمزًا لنجاح تونس في تخطي مرحلة الانتقال الصعبة من الاستبداد إلى الديمقراطية، كان التونسيون يأملون أن تركز الحكومة بعد استقرار الوضع السياسي على حلّ همومهم المعيشية ومشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية. وبدلاً من ذلك، كانت خيبة الأمل كبيرة عندما

¹ تقدم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بدعم من المنظمة البلجيكية لمحامين بلا حدود في تموز/ يوليو 2015 بملف تظلم باسم "جهة القصرين" إلى هيئة الحقيقة والكرامة، من أجل اعتبارها "جهة ضحية".

انشغلت النخب الحاكمة والأحزاب والقوى السياسية بصراعاتها البينية والداخلية، ثم نشوب صراعٍ طويلٍ شهدته المفاوضات الاجتماعية بين نقابة العمال (الاتحاد العام التونسي للشغل) واتحاد أرباب العمل (اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية) من جهة، وبين الحكومة من جهة أخرى، والذي دام أكثر من ثمانية أشهر، وأدى إلى زيادة تدهور القدرة الشرائية للمواطن وغلاء الأسعار ووصول الإنتاج إلى أدنى مستوياته.

وقد زاد حصول انشقاق داخل حزب نداء تونس (الحاكم) من تعقيد الوضع في البلاد، بسبب تأثيره المباشر في الأداء السياسي والاقتصادي للحكومة. ووصل ذلك الصراع في الشهرين الماضيين إلى نشوب صراعٍ مريرٍ بين قيادات الحزب ومؤسسيه، نتج منه سلسلة طويلة ومتعاقبة من الإقالات والاستقالات وإعادة التشكل، مع استعمال كلِّ "طرفٍ" ما يملك من أوراق ضغط ووسائل إعلام وتأبيد خارجي ودعم من أطراف في الدولة والمجتمع في هذه المواجهة. وكانت النتائج المباشرة لذلك، هي:

- تأثر الأداء الحكومي على المستويات كافة، وتأثر أعمال البرلمان بعد استقالة نحو 20 نائبًا من كتلة نداء تونس (الأكبر في البرلمان) وتشكيلها كتلة جديدة، ومطالبة بعض النواب باستقالة رئيس البرلمان، وتشكيل حكومة جديدة بعد أن فقد نداء تونس الأغلبية البرلمانية.
- تراجع الاستثمار الداخلي والخارجي، وصعوبة الحصول على مساعدات إقليمية ودولية لدعم المسار الانتقالي في تونس.
- تعمق الانقسامات السياسية وتراجع الاهتمام بالمصلحة الوطنية ما شلَّ حركة الدولة وأضعف قدرتها على إطلاق إصلاحات عميقة، وأفقدتها هيبتها وثقة المواطنين فيها.
- قابلية البلد المتزايدة للاختراقات الإرهابية، والتركيز على موضوع مكافحة الإرهاب.

وفي ظل هذه الصراعات والأزمات لم يجرِ الالتفات جدًّا لمهمات تنمية الداخل التونسي في مواجهة تناقض رئيس بين المركز والهامش، والذي كان - ولا يزال - من أهم مصادر التوتر الاجتماعي والثقافي في تونس، وسبق أن حرَّك انتفاضات شعبية فيها.

التعامل مع الأزمة؟

في ظل هذه الأوضاع، اندلعت الأحداث الاحتجاجية الأخيرة في القصرين وفي مناطق عدة من البلد. وعلى الرغم من خطورتها، فإنّ الحكومة لم تتعامل معها بجدية في بدايتها؛ فقد غادر رئيس الحكومة الحبيب الصيد في 18 كانون الثاني/يناير لحضور منتدى دافوس الاقتصادي، ثم زيارة فرنسا في 22 من الشهر نفسه، كأنه ليس ثمة من ضرورة تستدعي بقاءه في البلد. كما تأخر ردّ الفعل الرسمي للاتحاد العام التونسي للشغل بضعة أيام على الرغم من إعلان قادته دعمهم للتحركات المشروعة، ودعا في بيان له "الشباب المحتجّ إلى التظاهر السلمي بعيداً عن كلّ أشكال العنف والتدمير وتعطيل الأنشطة، وبنّهم إلى انتهاز الإرهابيين والمخربين هذه الفرص للاندساس بين المتظاهرين، وبثّ الفوضى باعتبارها الوضع الأنسب للنشاط الإرهابي، ولفكّ الحصار على الإرهابيين والمهريين".

ولم يتدخل رئيس الدولة الباجي قائد السبسي رسمياً إلا عندما قاربت الأوضاع على الخروج عن السيطرة، فأعلن مشروعية تحركات الشباب السلمية، وحذر من "ركوب بعض الأطراف ومنهم أحزاب مرخص لها وأخرى غير مرخص لها" موجة الأحداث وتوظيفها لمصلحة بثّ الفوضى وتسليم البلد إلى الإرهابيين. وأصدرت حركة النهضة في 20 كانون الثاني/يناير بيانها التي تدعم فيه التحركات الاحتجاجية السلمية "وتنبّه إلى خطورة توظيف ... المطالب لخدمة أجندات جهات حزبية معروفة". كما تشاور رئيس الحكومة من باريس مع رئيس البرلمان وبقية مسؤولي الدولة وأعلن عن فرض حظر التجول ليلاً في مناطق البلاد كافة. وأعقب ذلك اتخاذ مجموعة من الإجراءات العاجلة لمصلحة الشباب العاطل عن العمل في المناطق ذات الأولوية (14 محافظة)، والتي رأى فيها العديد من الناشطين أنها جاءت ذرّاً للرماد في العيون، وأنها لا تستجيب أصلاً إلى المطالب المرفوعة.

ولئن ذهبت عدة أصوات سياسية وإعلامية إلى استبعاد "تورط" أي جهة أو طرف حزبي في ما يحدث بالقصرين وغيرها من المدن والمناطق في غياب أدلة قطعية وواضحة على ذلك، فقد ظهرت عدة أصوات، منذ إعلان حالة الطوارئ في القصرين، توجه الاتهام في تحريف الاحتجاجات عن مساراتها السلمية إلى عددٍ من الأحزاب، متهمّة إياها بـ "التجيش" و"اقتحام المقرات السيادية"، أو "توزيع الأموال" والسرقة والنهب². وانتشر من جديد

² اتهم رئيس الدولة أحزاباً علنية وأحزاباً غير حاصلة على ترخيص مزاولة النشاط السياسي بأعمال التخريب. في حين اتهم وليد البناني النائب عن حركة النهضة في البرلمان كلاً من حزب التحرير، والمسار، والجبهة الشعبية بأنها كانت وراء ذلك. أما الرئيس السابق المنصف المرزوقي،

خطاب المندسين والمؤامرات الخارجية على لسان الأحزاب الحاكمة، مع علم الجميع بعدالة المطالب وتفهم خلفيات الاحتجاج القائمة على الغبن الاجتماعي.

وكان من اللافت طريقة تعاطي الشباب العاقل عن العمل من ذوي الشهادات العليا الذين عملوا على تنظيم صفوفهم أثناء الأحداث. فقد قاموا بتكليف ناطق رسمي يتكلم باسمهم ويصدر بيانات منتظمة (كما في حالة الشباب المعتصم في مقر محافظة القصرين أو في محافظة قبلي بالجنوب الغربي)؛ إذ رفض التوظيف السياسي لتحركات المحتجين من لدن الأحزاب والقوى السياسية، كما رفض النهب والحرق ومهاجمة قوات الأمن، مصرًا على سلمية الاحتجاج، ومعبّرًا بذلك (كما في القيروان، وفي ضاحية الكرم الغربي شمال العاصمة) عن تبلور وعي بالسياقات والخطوط الحمراء الواجب التنبه إليها. كما عبرت الدولة (حكومة، رئاسة، برلمان) عن تفهم أوضاع المحتجين وخطورة الوضع وترى المجموعات الإرهابية بالتحركات؛ ما جعلها تؤكد على عدم اللجوء إلى المواجهة العنيفة لحل الأزمة واختيار الانسحاب أحيانًا أمام المحتجين، أو إخلاء المقرات (ما جلب لهم النقد الشديد والاتهام بالتقصير أحيانًا). لكن أسلوب تعامل الحكومة مع الاحتجاجات لقي تأييدًا أيضًا من مختلف الأحزاب والهيئات الوطنية مثل اتحاد الشغل.

وعلى الرغم من أنّ الأحداث خلفت عددًا كبيرًا من الجرحى في صفوف المحتجين (أغلبهم ممن أصيبوا بحالات اختناق جراء استعمال القنابل المسيلة للدموع)، فإنّ مما يمكن أن يقال لمصلحة التجربة التونسية، أنه خلال أسابيع من الاحتجاجات لم يسقط قتيل واحد برصاص الأمن. وعلى العكس من ذلك، فإنّ القتل الوحيد في هذه المواجهات كان من قوات الأمن وسقط نتيجة رشق سيارته بالزجاجات الحارقة، فيما أصيب 114 عنصرًا.³

فقد وجه الاتهام بتمويل عمليات التخريب والسرقة والنهب إلى دولة عربية. وكانت الجبهة الشعبية (تحالف من بعض فصائل اليسار الماركسي) أكثر الأحزاب التي وُجهت إليها أصابع الاتهام من عدة جهات سياسية واجتماعية ومدنية، بل من بعض قادة الحراك الاحتجاجي من الشباب نفسه أيضًا؛ ما دفع الناطق الرسمي للجبهة حمّة الهمامي إلى عقد مؤتمر صحافي في 25 كانون الثاني/يناير، فنّد فيه أي تورط لحزبه في التخريب وإشاعة الفوضى.

³ وقد أعلنت وزارة الداخلية عن إيقاف 1105 أشخاص، بينهم 582 شخصًا شاركوا في عمليات السلب والنهب والسرقة، و523 شخصًا من المخالفين لقانون حظر التجول، كما تمّ إلحاق أضرار بـ 35 سيارة إدارية وحرق 6 سيارات أخرى تابعة لقوات الأمن الداخلي إلى جانب حرق 5 مقرات أمنية.

خاتمة

صحيح أنّ الحراك الاحتجاجي قد خفّت حدّته، لكنّ الأسباب التي أدت إلى اندلاعه مازالت قائمة. فحدة الأزمة الاقتصادية، وغياب خطةٍ وعملٍ دؤوبٍ لتنمية الجنوب، وضعف الإنتاج (بل توقفه في بعض القطاعات)، وتدهور عوائد السياحة، إضافة إلى التجاذبات السياسية (كالصراع المرشح للتصعيد داخل نداء تونس)، والحاجة إلى إعادة رسم المشهد السياسي برمته، وإدارة دول العالم المتقدمة ولا سيما أوروبا ظهرها لتونس وعدم دعم تجربة الانتقال الديمقراطي، كلها عوامل تجعل الحلول التي تقترحها الحكومة مجرد وصفات تسكين. ولم تعد هذه الحلول تلقى قبولا لدى الرأي العام؛ ما جعل زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي يطالب بعقد مؤتمر وطني حول التشغيل والبطالة في المناطق المهمشة. كما أخذ بعضهم يطالب بضرورة التفكير في إطلاق "مشروع مارشال" تونسي للمناطق المحرومة، يمر عبر إشراك القوى الوطنية كافة في بلورته، وبخاصة من يعينهم الأمر مباشرة. لكنّ السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل بإمكان الحكومة الحالية التعامل مع التحديات؟

يبدو أنّ تونس ستبقى رهينة هذه الهزات الاجتماعية خلال الفترة القادمة ما لم تتداعى القوى السياسية التونسية إلى العمل معاً لمواجهة التحديات التي تواجه البلاد، ومن منطلق الحرص على الحفاظ على المكتسبات السياسية الكبيرة التي حققتها ثورتها خلال السنوات الماضية.